أثر معوقات التمويل على الأداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر النوافذ الاسلامية للمصارف التجارية

(دراسة تطبيقية على العاملين بالنوافذ الإسلامية بالمصارف التجارية في مدينتي زليتن والخمس)

أ. سميرة حسين اوصيلة*
د. جمعه فرحات عقيل**

Abstract:

Mini abs medium projects are among the main elements in achieving economical and social development in all countries of the world since it possesses the highest percentage among all types of economical projects. The study has aimed to spotlight the logistical barriers that may face mini and medium projects in Libya which may hinder its growth and development as well as addressing the financial difficulties that may face financial institutions in supplying the sector of mini and medium projects. The article has followed the descriptive analytical methodology. The population of the study was the employees (160) of commercial banks in the cities of Alkhoms and Zletin in Sahara and Algomohrya Banks. Questionnaires were distributed on a certain sample consisted of 28 employees in Islamic windows in the

*- قسم التمويل/ كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب libyaw222@gmail.com
**- قسم التمويل/ كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب Jumahf30@ gmail.com

above mentioned banks. 23 employees have responded, with a response percentage of 82%. The statistical program of data analysis SPSS has been used. The study has reached to the following results, most important of which are:

1- There are barriers in Islamic windows prevent its supply of mini and medium projects most important of which are lack of qualified and trained employees in the field of Islamic supply to deal with mini and medium projects.

2- There is an effect of statistical significance at the level 0.05 for the logistical barriers on the economical performance of mini and medium projects.

The study has recommended creating information centers between Islamic windows in banks and mini and medium projects in order to exchange information and ascertaining the economical feasibility of such projects and ensuring its safety and merit to grant them a supply.

Keywords: Financial barriers of mini and medium projects, formulas of Islamic supply.

الملخص:

استهدفت الدراسة تسليط الضوء على المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا والتي تعيق نموها وتطورها، والتعرف على أثر المعوقات التمويلية التي تواجه المؤسسات المالية في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أدائها الاقتصادي، ولقد انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في موظفي النوافذ الإسلامية بالمصارف التجارية في

مدينتي الخمس وزليتن وهما مصرف (الصحارى، الجمهورية) والبالغ عددهم (160) موظف، وتم توزيع استمارات الاستبيان على عينة قصدية تكونت من 28 موظف بالنوافذ الإسلامية بالمصارف المذكورة، وقد استجاب منهم 23 موظف، بنسبة استجابة 82%، واستخدم برنامج spss الإحصائي لتحليل البيانات، وأظهرت الدراسة عدة نتائج أهمها، أن هناك معوقات داخل النوافذ الاسلامية تحول دون تمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة اهمها قلة عدد الموظفين المؤهلين والمدربين في مجال التمويل الاسلامي للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أظهرت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمعوقات التمويلية على الأداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء مراكز للمعلومات بين النوافذ الإسلامية بالمصارف والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتبادل المعلومات وتحديد مدى الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات والتأكد من سلامتها وجدارتها للحصول على التمويل.

الكلمات المفتاحية: المعوقات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، صيغ التمويل الاسلامي.

أولاً: الإطار العام للدراسة:

المقدمة:

عرفت العقود الثلاث المنصرمة اهتماماً كبيراً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية في العديد من دول العالم، لما لها من دور فعال في بناء النسيج الصناعي المتكامل وتحفيز القطاع الخاص، وبسهولة تكيفها مع متغيرات المحيط الخارجي التي يشهدها النشاط الاقتصادي، غير أن الكثير من الدراسات والتجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشير إلى وجود العديد من المشاكل والمخاطر كضعف التمويل والخدمات الاستشارية، وعمل تلك المشروعات بصورة منفردة وبشكل منفصل، الأمر الذي يحول دون إحراز تلك

المشروعات الحصة السوقية التي تتطلب إنتاج كميات كبيرة، لذلك فإن التقارب والتعاون بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل العامل الرئيسي لنجاحها وتحسين قدرتها على المنافسة.

وانطلاقاً من هذه الأهمية فإن تطوير وتحسين أداء هذه الفئة من المشروعات يتطلب إبراز أهم المشاكلات والمعوقات التي تؤثر في أدائها، والقاء الضوء عليها بغية وضع حلول ومقترحات من شأنها الحد من تلك المعوقات أو التغلب عليها.

مشكلة الدراسة:

على الرغم مما تواجهه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تحديات ضخمة وخاصة في عصر العولمة وعصر التقنيات المعقدة وعصر الرأسمالية التي تعتمد على المنافسة ونظام السوق المفتوح، إلا إنها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد، وما زالت أحد أهم الروافد العملية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، وعلى هذا الأساس تطرح الدراسة التساؤل التالي:

– ماهي المعوقات التمويلية التي تعرقل الاداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر العاملين بالنوافذ الاسلامية بالمصارف التجارية؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

– ما المقصود بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الليبي؟

– ما هي المعوقات التمويلية التي تعرقل أداء عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر العاملين في النوافذ الإسلامية بالمصارف التجارية؟

– هل تؤثر المعوقات التمويلية على الأداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر العاملين في النوافذ الإسلامية بالمصارف التجارية؟

فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة على فرضيتين رئيسيتين مفادهما:

H_1: لا توجد معوقات تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعرقل من أدائها الاقتصادي.

H_2: يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمعوقات التمويلية على الأداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة الي الاتي:

1. تحديد المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي.
2. التعرف على المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر العاملين بالنوافذ الاسلامية بالمصارف التجارية الممولة لها.
3. معرفة أثر المعوقات التمويلية على الأداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. تقديم توصيات تخدم المسؤولين في المؤسسات المالية الممولة لهذه المشاريع فيما يتعلق بضرورة زيادة الاهتمام بها ودعمها وطرق معالجة المعوقات التي تجابهها.

أهمية الدراسة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الركائز التي تساهم في تنمية المجتمع ورفد الاقتصاد المحلي، ويتميز هذا الموضوع بالحداثة والخصوصية نسبياً

والذي بدأ تناوله مؤخراً في الساحة الليبية من قبل المختصين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظرا لزيادة المشاكل والمعوقات التي تواجه تلك المشاريع وتأخرها في السعي لتحسين وتطوير عملها ونجاحها.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في المساهمة في تغطية موضوع مهم وهو المعوقات التمويلية التي تحد من إقامة هذه المشروعات والتوسع بها من خلال تسليط الضوء عليها، ومن أجل التوصل الى مقترحات من شأنها التغلب على هذه المشكلات والمعوقات التي تواجهها.

أما من الناحية العلمية فإن هذه الدراسة تعتبر قاعدة بيانات ومرجع علمي يمكن الاستفادة منها والبناء عليها من قبل الباحثين والدارسين لإجراء مزيد من الدراسات والاستفادة منها في مجال تطوير عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

منهجية الدراسة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، لتحليل وتفسير المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتحكيمها من قبل ذوي الاختصاص والخبرة في هذا المجال وإجراء اختبار (الفا كرونباخ) من اجل التأكد من صدقها وملائمتها لموضوع الدراسة، واستخدام برنامج الحزم الاحصائية لاختبار صحة الفرضيات من عدمها.

حدود الدراسة:

وتتمثل في الاتي:

أولاً: الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في النوافذ الإسلامية بالمصارف التجارية لمدينتي زليتن والخمس وهما مصرفي (الصحارى والجمهورية).

ثانياً: الحدود الزمنية: اجريت هذه الدراسة خلال العام 2020م.

الدراسات السابقة:

1. دراسة بن عمر (2002) بعنوان معوقات تمويل المشروعات الصغيرة غير الحرفية من وجهة نظر مصرفية، هدفت هذه الدراسة الي التعرف على المشكلات والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة في السعودية، باستخدام عينة من المصارف السعودية، وقد اظهرت الدراسة ان عدم ملائمة معايير الاقتراض المتبعة في المصارف للمشروعات الصغيرة وكذلك عدم انتظام السجلات المحاسبية للمشروعات الصغيرة، وضعف الضمانات المقدمة، وعدم القدرة على اعداد ملف ائتماني مستوفي، وارتفاع درجة المخاطرة، وعدم وجود دراسات جدوى اقتصادية سليمة، تعتبر هذه هي المعوقات الأساسية امام المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة.

2. دراسة دوابة (2006) بعنوان اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الأهمية والمضمون، والتعرف على واقع التمويل والمشاكل التي تواجهها، وايجاد الحلول الملائمة من أجل التغلب عليها، وإيجاد الفرص التي توفر البيئة الجيدة للتمويل، ومحاولة التعرف على طبيعة تلك المؤسسات، وقد أظهرت الدراسة ان هناك تمويلاً رسمياً وغير رسمي وشبه رسمي، وتتبع أهميتها من أجل تلبية احتياجات الدول من السلع والمواد الأساسية للصناعات الأخرى، وما تعانيه من تضارب في العديد من التشريعات والافتقار إلى قاعدة معلومات عن تلك المشروعات.

3. خوني؛ حساني (2008) بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، هدفت إلى التعرف على المشاكل التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،

وقد توصلت إلى عدة نتائج منها: تعاني هذه المشروعات من مشاكل تنافسية وتمويلية، وغياب العنصر البشري المؤهل، بالإضافة إلى وجود مشكلات السياسات والتوجهات السياسية ومن أهمها الآلية التي يجب الحصول بها على التمويل اللازم، ودراسات الجدوى ذات درجة مخاطرة تكون عالية، وعدم توفير ضمانات يقدمها أصحاب المشاريع إلى المصارف من أجل الحصول على التمويل، وصعوبة الأوضاع القانونية وعدم توفير مؤسسات متخصصه لدعم هذه المشروعات.

4. عبدالرسول؛ حسن (2008) بعنوان ادارة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان، وهدفت هذه الدراسة الى دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها في لبنان والتعرف على المشكلات والصعوبات التي تواجه نموها، كما تهدف الى تحديد الدور المهم الذي يمكن لهذه المؤسسات ان تلعبه في نجاح الاقتصاد اللبناني، وقد أظهرت الدراسة أن المشكلات التمويلية تعد من المشكلات الرئيسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان وخاصة عقبة الضمانات التي تشكل حجر عثرة كبيرة في وجه هذه المؤسسات، كما أن الموارد البشرية والخبرات المتراكمة تلعب دوراً مهما في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. لوكريز؛ سمية (2008) بعنوان اساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة بنك البركة الجزائري، هدفت هذه الدراسة الى تحديد اولوية تحريك مختلف الموارد المالية المتاحة المعطلة أو الخارجة عن الدورة النظامية من اجل تفعيل الدور المنوط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد أهم صيغ التمويل وأساليب التمويل المتاحة امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتستطيع تجاوز الصعوبات التمويلية التي تكون أكثر ملائمة لطبيعة دور وخصائص هذه المؤسسات، وقد أظهرت هذه الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني وضعا غير مريح يعتمد على نماذج ادارة

تقليدية وموارد مالية محدودة اساسها التمويل الذاتي، وهذا راجع للتكاليف والضمانات التي تتحملها المؤسسة مقابل حصولها على القرض المصرفي، وان قرارات المصارف العامة تبقي مرتبطة بالضمانات قبل أي اعتبار آخر، كذلك تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التهميش في ظل عدم مراعاة خصوصيتها في مختلف القوانين النقدية التي تم تطبيقها أو سنها.

6. دراسة نصر (2010) بعنوان نحو سياسات محفزة لتوفير التمويل المناسب لمنشئات الاعمال الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية: هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث المصادر والتكاليف، والتعرف على إبرز المشكلات التي تواجهها في توفير التمويل اللازم الضروري لاستمراريتها وتطورها، والعمل على تقديم اقتراحات من أجل تحسين فرص وشروط التمويل، وقد خلصت إلى أن هناك خلل واضح في تمويل هذه المنشآت ويتمثل في ضعف مستوى الرفع المالي المتاح لهذه المنشآت، وأن هذا الخلل هو نتيجة العرض والطلب، وأنه يجب استخلاص واستحداث ادوات وبرامج تمويلية لهذه المنشآت تقوم على التشارك بالمخاطر وهو أنسب المناهج للتغلب على هذه المشكلة.

7. دراسة ساعد، ابتسام؛ خوني، رابح (2017) بعنوان التجربة المصرفية الاسلامية في ماليزيا: هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة مراحل تطور صناعة الصيرفة الاسلامية في ماليزيا بهدف تقييم أدائها العام ودورها في تمويل الاقتصاد، وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج منها: إن التمويل الإسلامي في ماليزيا لقي دعماً حكومياً منذ بدايات هذه الانطلاقة، ووضعت الأطر القانونية والرقابية الداعمة له، ولعل أبرزها سنة 2013 بتعزيز الاطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية، إضافة إلى أن المصارف الإسلامية تتنافس

مع المصارف التقليدية بدلاً من المنافسة بينها مما أدى الى التركيز على البدائل الإسلامية للمنتجات التقليدية واتباع المعايير التقليدية في تسعير المنتج.

8. دراسة يمينة، قطاف (2018) بعنوان دور الاقتصاد الاسلامي في تكريس التنمية المستدامة "نموذج ماليزيا": هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بكل من الاقتصاد الإسلامي والتنمية المستدامة، وكذلك الدور الفعال الذي يلعبه الاقتصاد الإسلامي من اجل تحقيق تنمية مستدامة والتي تهدف إلى تلبية حاجات الأفراد مع الحفاظ على تلبية احتياجات أجيال المستقبل، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه بإمكان الاقتصاد الإسلامي أن يقدم الكثير للتنمية المستدامة لو التزم بتوجيهاته وتنفيذ أوامره وهو نفسه ما حققته ماليزيا، باعتبارها إحدى الدول التي قامت بتطبيق النموذج الإسلامي في الاقتصاد لتضع هدفا نصب أعينها وهو ان تصبح من الدول الرائدة صناعيا بحلول العام 2020م، حيث استطاع البلد رغم صغر مساحته وطبيعة تضاريسه وتنوع أعراقه وأجناسه، أن يتبوأ مكانه بين الدول الصناعية الكبرى، بفضل استثماره في الفرد والتركيز على المنظومة التعليمية والدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي بغية تحقيق التنمية المستدامة الشاملة لجميع القطاعات.

9. دراسة شيخاوي، امينة (2019) بعنوان صيغ التمويل المصرفي الاسلامي ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الصيغ التمويلية الاسلامية كبديل عن التمويل الربوي، تسليط الضوء على المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك التعرف على كيفية تمويل المصارف الاسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجذب الأشخاص الراغبين في خلق وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وقد أظهرت الدراسة عدة نتائج منها: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تعيق نشاطها الاقتصادي وأبرزها مشكل التمويل الناتج عن ضعف ملائتها المالية، تتيح المصارف

الإسلامية أساليب تمويلية تقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، تنقسم صيغ التمويل المصرفي الإسلامي الى صيغ قائمة على المشاركات وأخرى على المعاوضات، يعتبر التمويل الإسلامي التمويل الأنسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتعدد أساليبه وتنوعها، كما يمول مصرف البركة الجزائري –وكالة بسكرة– قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من محدوديته.

10. رحاب، فوزي عبد القادر؛ الفراح، عبد الرزاق الطاهر (2019) بعنوان دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واظهرت الدراسة عدة نتائج أهمها: وجود دور للمصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وجود العديد من المعوقات التي تحول دون تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل: عدم القدرة على تقديم ضمانات كافية، عدم وجود بيانات وسجلات محاسبية، وعدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات توضح احتياجات المناطق الليبية من المشاريع، كما بينت الدراسة الى انه تم انشاء خمسة صناديق تهدف الى توفير الضمان والتمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأساليب تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية وهي (صندوق ثقة، صندوق مبادر، صندوق إبداع، صندوق ابتكار، وصندوق ريادة) بموجب القرارات 515، 516، 517، 518، 519 لسنة 2013.

تعليق الباحثين على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات مهمة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تناولت دراسة الصعوبات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، واستخدمت معظم الدراسات المنهج الوصفي التحليلي

كمنهج ملائم لمثل هذه الدراسات، والاستبيان كأداة لجمع البيانات بالإضافة إلى استخدام بعض الدراسات أساليب أخرى مثل التقارير والنشرات والإحصاءات.

ويتضح مما سبق أن هذه الدراسة تتشابه من حيث البيئة فمعظم الدراسات السابقة أجريت في بيئة عربية أو أجنبية، كما تتشابه في دراسة بعد أو طرف واحد من كل دراسة وهو المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها من الدراسات الحديثة القليلة – على حسب علم الباحثان– التي حاولت إعطاء نظرة عامة عن المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية في ليبيا من وجهة نظر النوافذ الإسلامية بالمصارف التجارية الممولة لها.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة:

أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة:

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه في الفكر الاقتصادي يحدد ماهية الصناعات الصغرى والصغيرة، والمتوسطة، ويعزي ذلك إلى تباين المعايير المعتمدة من دولة إلى أخري في التعريف بهذه الصناعات مثل عدد العمال ورأس المال المستثمر أو المستوى التقني أو نوع النشاط أو حجم المبيعات أو غير ذلك، وكذلك إلى تباين الإمكانيات والقدرات والظروف الاقتصادية ومراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها هذه الدول.

فعلى سبيل المثال –في الحالة الليبية– يُلْحَظ أن الصناعات المتوسطة بمعيار عدد العمال تتراوح بين 26–50 عامل (طبقا لبعض التعريفات المعتمدة في ليبيا) هي في حقيقتها صناعات صغيرة في دولة آخري مثل تركيا التي يتراوح فيها عدد العمال في صناعتها المتوسطة بين 50 إلى 199 عاملاً، ومن التعريفات ما يلي:

1. تعريف صندوق التشغيل للصناعات الصغيرة والمتوسطة –طبقا لمعيار عدد العمال– بعد قرار اللجنة الشعبية سابقاً رقم (109) لعام 2006، (اعبيدة، 2015، ص 19) والقاضي بإنشاء الآتي:

جدول رقم 1: يبين أنواع المشروعات وفق معيار عدد العمال

حجم المشروع (يتضمن المشروعات الصناعية)	عدد العمال
صغيرة	من 1 إلى 25
متوسطة	من 26 إلى 50

– المصدر: (اعبيدة، 2015، ص 19)

2. في حين يعرف صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل في ليبيا المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة (تشمل الصناعات الصغرى والصغيرة) التي يقوم بتمويلها وفقاً للمعيار المزدوج (عدد العمال ورأس المال) (الشويرف؛ البيباص، 2017، ص96)، على النحو الآتي:

جدول رقم 2: يبين تعريف صندوق ضمان الاقتراض للأغراض التشغيل

حجم المشروع (الصناعة)		عدد العمال	قيمة القرض بالدينار
مشروعات متناهية الصغر	مشروعات نشاط الفردي	من قبل صاحبها مباشرة	50000
	مشروعات نشاط المشاركة	3 أشخاص	150000
المشروعات الصغيرة	مشروعات النشاط الفردي	تدار من قبل صاحبها مباشرة	150000
	مشروعات نشاط المشاركة	من 2 إلى 10	من 1 إلى 5 مليون

– المصدر: (الشويرف؛ البيباص، 2017، ص96)

3. تعريف وزارة الصناعة الليبية: فعلى الرغم من مزاوجته بين معياري العمل ورأس المال في التمييز بين أحجام الصناعات المختلفة إلا أنه يثير لبساً لغوياً في استخدامه لمصطلح الصناعة الصغرى أو المتناهية في الصغر، والصناعة الصغيرة، إذا يفترض أن تكون الصناعات الصغيرة أكبر نسبياً من الصناعات الصغرى أو

المتناهية في الصغر وليس كما ورد في التعريف. (الشويرف؛ البيباص، 2017، ص96)

جدول رقم 3: يبين تعريف وزارة الصناعة للمشروعات الصغيرة.

حجم المشروع (الصناعة)	عدد العمال	رأس المال (دينار)
صغيرة	من 1 إلى 10	250000
صغرى	من 11 إلى 50	1 مليون
متوسطة	من 51 إلى 80	5 مليون

- المصدر: (الشويرف؛ البيباص، 2017، ص96)

من خلال التعريفات السابقة يتبن أنها زاوجت ما بين معياري حجم العمالة ورأس المال إلا أنها ووفقاً لهذين المعيارين نجد الاختلاف واضح فيما بينها، ولعله يفسر سبب اللبس الحاصل أثناء عرض البيانات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ غالباً ما نجدهم مقترنين مع بعض.

ثانياً: خصائص المشروعات الصغيرة:

تتميز المشرعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص، ومن أهم هذه الخصائص ما يأتي: (النجار، 1982، ص6-7) (اوصيلة؛ الطوير، 2019، ص13)

1. انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوبة وصغر حجم القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها.
2. وجود سوق محدود وعدد مميز من المستهلكين مما يسمح بتغطية سريعة للسوق.
3. نقص حجم القوي العاملة اللازمة وإمكانية تحقيق روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة.
5. وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والتضحية والرغبة في الإنجاز وتحقيق اسم تجاري وشهرة وأرباح.
6. القدرة على تغيير تركيب القوة العاملة والسياسات الاقتصادية.

7. نقص تكلفة الإدارة والمصروفات العمومية وحجم التكلفة الثابتة.

ثالثاً: أهمية المشروعات الصغيرة:

يمكن إبراز أهمية المشروعات الصغيرة في النقاط الآتية:

1. إسهام المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل للشباب وتوظيفهم. (الرميضي، 2019، ص 57)

2. توفير العملة الصعبة للدولة وفتح الأسواق وزيادة المبيعات، وتقديم السلع والخدمات التي تتناسب مع متطلبات السوق والمستهلك المحلي مباشرة وتوسيع قاعدة الإنتاج وتعميق التصنيع المحلي. (هيكل، 2003، ص 141)

3. نشاط المشروع ونطاقه الجغرافي محدود نسبياً ولا يحتاج مساحة كبيرة لأداء نشاطه. (مركز الدراسات والابحاث، 2014، ص10)

رابعا: العوائق والصعوبات:

ويمكن التركيز على هذه العوائق والصعوبات بشكل موجز كالتالي: (فرحان، 2003، ص23)، (اوصيله، 2018، ص11)

1. ارتفاع تكلفة التمويل وصعوبة الحصول على الضمانات وعدم توفر الاموال الذاتية لدى الحرفيين وأصحاب المهن وارتفاع الضرائب.

2. النقص في المواد الخام وارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج المستوردة، والنقص في موردي قطع الغيار والمراكز المتخصصة في الصيانة، وكذلك النقص في الأيدي العاملة الماهرة.

3. عدم وجود مراكز للدعم والإشراف والرقابة على أنشطة المشاريع الصناعية الصغرى والمتوسطة، وعدم الاهتمام بالبحث والتطوير واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

5. صعوبة الحصول على قطعة أرض مناسبة، وكذلك انخفاض كفاءة ومستوى خدمات البنية الأساسية التي تقدمها الدولة.

6. قلة الاهتمام بالدعاية والإعلان، وعدم الاهتمام بعامل الجودة في ظل عدم وجود المعايير والمواصفات والمقاييس الخاصة بالجودة.

خامسا: المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يشكل التمويل حجر الاساس في قيام ونجاح واستمرار أي مشروع، وتحتاج المشروعات عموما الى نوعين من التمويل، تمويل داخلي وتمويل خارجي.

– التمويل الداخلي: يشمل مدخرات صاحب المشروع او ثروته الخاصة او الارباح الغير موزعة، ويرتبط هذا المصدر بالشكل القانوني للمشروع الفردي او الشركاء المتضامنون. (البرغثي، 2014، ص40)

– التمويل الخارجي: ويتمثل عادة في الاقتراض من المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، ويتميز هذا النوع من الاقتراض بارتفاع تكلفته وشروطه الصعبة. (البرغثي، 2014، ص41)

ويمكن القول ان اشكالية التمويل ترجع في الاساس الى جملة من المعوقات منها ما هو عائد الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنها ما هو متعلق بالبنوك ومؤسسات التمويل، وبالتالي تختلف المعوقات من وجهة نظر مؤسسات التمويل عنها من وجهة نظر القائمين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المعوقات التي تواجه المصارف ومؤسسات التمويل المتخصصة:

تتمثل هذه المعوقات في: (المللي، 2015، ص ص 49– 51)

1. عدم وجود دراسات جدوى سليمة وموضوعية.
2. ضعف الضمانات وعدم وجود جهات داعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. عدم انتظام السجلات المحاسبية.
4. عدم القدرة على اعداد ملف ائتماني.
5. ارتفاع درجة المخاطرة.

6. ضعف الهياكل التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
7. عدم ملائمة صيغ التمويل المصرفية التقليدية للمشروعات الصغيرة.
8. سياسة سعر الفائدة.
9. عدم ملائمة معايير الاقتراض.
10. ضعف الخبرات المتراكمة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المعوقات التمويلية التي تواجه القائمين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة للحصول على تمويل من النوافذ الاسلامية:

وتتمثل في: (المللي، 2015، ص 36)

1. ارتفاع تكلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه.
2. ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المشروع، حيث أن أصول المشروع الصغير لا توفر أصول الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد إذا ما احتاج اليه في فترة تشغيله من أجل الاستمرار في العملية الانتاجية.
3. تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المشروع الصغير، وذلك عند غياب الثقة فيه مما يؤدي الى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل والمشروعات الصغيرة وخاصة في الدول النامية.
4. ان التمويل المتاح في بعض الاحيان لهذه المشاريع يعتبر غير مناسب لاحتياجاتها التمويلية نظرا لانخفاض مدة الائتمان او لعدم كفايته.
5. ندرة المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذه المشروعات وخاصة في الدول النامية، وان وجدت فعادة ما تكون محدودة الامكانيات فضلا عن انها تضع شروط صعبة للاقتراض لهذه المشروعات (توفير الضمانات المالية والرهونات الشخصية المعروفة، اشتراط قيمة معينة من راس المال، الخ).

أهمية تمويل المشروعات الصغيرة:

إن للتمويل اهمية كبيرة في سد العجز المالي، وتسديد الالتزامات المستحقة على المؤسسة، وتتبع أهميته على النحو الآتي: (عبد الفتاح، 2012، ص 17)

أ. تحرير الاموال او الموارد المالية داخل المؤسسة او خارجها.

ب. يعمل على مساعدة اتمام المشاريع المتعثرة وانشاء مشاريع جديدة.

ت. يعمل على تحقيق اهداف المؤسسة.

ث. يعتبر وسيلة مهمة من اجل سد العجز المالي لهذه المؤسسة.

ج. يساعد في شراء المعدات، ودفع الأجور، وحماية المؤسسة من الإفلاس، وتوفير الأموال من أجل مواجهة الازمات.

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

وتتمثل في:

1. التمويل الرسمي: ويتم عن طريق الحصول على التمويل من المصارف التجارية أو المصارف المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين، او من مصادر أخري تتمثل عادة في مؤسسات الاقراض المتخصصة وعادة ما تكون مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية او من خلال طرح الاوراق المالية للاكتتاب العام على الجمهور. (مللي، 2015، ص 42)

2. التمويل الغير الرسمي: ويتم الحصول على الاموال اللازمة للمشروع دون الحاجة الى اتباع خطوات واجراءات رسمية وتقديم وثائق واوراق ثبوتية، ومن ابرز هذه المصادر لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (المدخرات الشخصية، المدخرات العائلية، الاقتراض من العائلة والاصدقاء، شراء المواد من تجار الجملة مقابل الدفع الاجل،....)، ويتميز هذا التمويل بسرعة الحصول عليه ويسر الاجراءات. (البرغثي، 2014، ص 48)

3. التمويل شبه الرسمي: ويتم من خلال الاعتماد في توفير مصادر الاموال اللازمة للتمويل على مؤسسات التمويل الرسمية، وفي اقراضها على اساليب غير رسمية وذلك من خلال عدة برامج او نظم فرعية ويشمل: (مللي، 2015، ص 43)

أ. نظام اقراض المجموعة: ويعني قيام مجموعة من الافراد بتكوين (منظمة– جمعية) تجمعهم ويتم الحصول على التمويل اللازم لهم من المؤسسات المالية باسم الرابطة التي تقوم بتوزيع هذا التمويل عليهم على ان يكونوا متضامنين فيما بينهم لسداد عبء التمويل والتزاماته.

ب. التمويل التعاوني: ويتم عن طريق انشاء جمعيات الادخار والائتمان التي تقوم على قبول الودائع والمدخرات من اعضائها ثم تقديم التمويل للأعضاء في ترتيبات معينة اما في صورة مستمرة او من خلال ما يعرف بجمعيات تناوب الادخار الائتمانية.

ت. التمويل عن طريق التسهيلات الائتمانية: ويتم بصورتين: (رحاب؛ الفراح، 2019، ص 11)

– الصورة الاولى: قيام التجار بتمويل مستلزمات الانتاج للمنتجين على ان يحصلوا في مقابل ذلك على منتجات.

– الصورة الثانية: الصناعات المغذية عن طريق توفير الخامات او التمويل اللازم من المصانع الكبرى لصغار المنتجين لإنتاج اجزاء من المنتج الذي تقوم به هذه المصانع.

ث. التمويل القائم على البر والإحسان: ويتم عن طريق القروض الحسنة والزكاة او الوقف او الصدقات والوصايا والهبات والاعانات بصورها المختلفة والتي يقدمها اهل الخير من الاغنياء للمحتاجين اما في شكل فردي او في شكل مؤسسي.

التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تعد عقبة التمويل واحد من المعوقات المهمة لقيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فأصحاب هذه المشروعات عادة ما يكونون من المهنيين ولا تتوافر لديهم

مدخرات تمكنهم من اقامة مشروعاتهم، كما لا يوجد لديهم ضمانات مصرفية التي يمكن تقديمها للمصارف للحصول بموجبها على قروض ومن جانب اخر فان مصادر التمويل في صورة قروض بفائدة ترهق هذه المشروعات، وتجعلها تفقد ميزتها التنافسية مع المشروعات الاخرى بارتفاع تكاليفها، كما يتخوف عدد لا باس به من الراغبين في اقامة المشروعات الصغيرة من الربا، ومن هنا توجد مجموعة من المميزات التي تجعل اعتماد اساليب التمويل الاسلامية واجبة التطبيق من اجل النهوض بالمشروعات الصغيرة، ورفع الحرج الشرعي عن الراغبين في اقامتها.

تعريف التمويل الاسلامي:

هناك عدة تعريفات تناولت مفهوم التمويل الاسلامي نذكر منها:

– يعرف الدكتور مندر قحف التمويل الاسلامي بأنه (تقديم ثروة عينية او نقدية بقصد الاسترباح من مالكها الى شخص اخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الاحكام الشرعية). (فرحان، 2003، ص27)

مميزات التمويل الاسلامي: (المللي، 2015، ص57)

أ. المحافظة على الهوية الذاتية للمسلمين في ظل العولمة والتأكيد على قدرة المسلمين على التأثير المتبادل والإسهام الايجابي في نظام العولمة بتقديم ما لديهم من اساليب ونظم تفيد الجميع.

ب. تحقق اساليب التمويل الاسلامية العدالة بين طرفي المعاملة بحيث يحصل كل طرف على حقه.

ت. تتميز اساليب التمويل الاسلامية بالتعدد والتنوع بما يلبي جميع المتطلبات.

ث. استبعاد التعامل بالربا أخدا وعطاء.

ج. توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي.

ح. توجيه المال نحو الانفاق على المشروع.

خ. التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة.

د. التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وابداعاته.

اهم الصيغ المتاحة امام المصارف الاسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1. التمويل بصيغة المشاركة:

تعد المشاركة بأشكالها المختلفة احدى صور (شركة العنان) في الفقه الإسلامي وهي من أهم صيغ التمويل الاسلامية التي تستخدمها المصارف الاسلامية بديلا عن الاقراض بالربا ويمكن تعريفها كما يلي: "عقد بين شخصين او اكثر على الاشتراك في راس المال او استقرار شيء له قيمة مالية بين مالكين فأكثر لكل واحد أن يتصرف تصرف المالك". (فرحان، 2003، ص 68)

2. التمويل بصيغة المضاربة:

المضاربة كما عرفها الفقهاء "ان يدفع رجل ماله لآخر يتجر له فيه على ان ما حصل من الربح بينهما حسب الشرط". (شيخاوي، 2019، ص 49)

3. التمويل بصيغة المرابحة:

المرابحة هي احد انواع بيوع الامانة والتي يبين البائع للمشتري الثمن الاول للسلعة، ولتعريف صيغة المرابحة يجب ان نبين انواعها وهي:

– المرابحة البسيطة: وهي "بيع السلعة بمثل الثمن الاول مع زيادة ربح". (فرحان، 2003، ص 64)

– المرابحة للأمر بالشراء: هي بيع السلعة بالمواصفات التي حددها الآمر بالشراء بمثل الثمن الاول الذي اشتراها به المصرف الاسلامي مع زيادة ربح معلوم متفق عليه وعلى أساس الوعد الملزم. (شيخاوي، 2019، ص 64)

ثالثا: الجانب العملي للدراسة:

منهجية الدراسة:

أ. مجتمع وعينة الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين في مصرفي الجمهورية والصحاري في مدينتي الخمس وزليتن، وإجمالي عددهم 160 موظف، وذلك حسب المعلومات التي تم الحصول عليها من إدارة فروع المصارف محل الدراسة، وقد أُخذت منهم عينة قصديه بلغت 28 موظف وهم العاملين في النوافذ الاسلامية داخل هذه المصارف، تم توزيع استمارات الاستبيان عليهم وبلغ عدد الاستمارات الصالحة للتحليل 23 استمارة، أي بنسبة استجابة (82%).

الجدول رقم 4: يبين عينة الدراسة والاستمارات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل

اسم الفرع		عينة البحث	الموزعة	المسترجعة	الفاقد	نسبة الاستجابة
الخمس	الصحارى	7	7	7	0	%100
	الجمهورية	7	7	6	1	%85
زليتن	الصحارى	7	7	5	2	%71
	الجمهورية	7	7	5	2	%71
المجموع		28	28	23	5	%82

ب. منهج وأداة الدراسة: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، لأنه يتلاءم مع طبيعة الدراسة وأهدافها، ومن أجل تجميع البيانات تم الاعتماد على المصادر الثانوية كالكتب والدوريات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة لتغطية جانبه النظري، وقام الباحثان بتصميم استبانة تتناسب وأهداف وفروض الدراسة، وقد مرت عملية إعداد الاستبانة بعدة مراحل كما يلي:

1. الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
2. تحديد الأقسام الرئيسية التي شملتها الاستبانة.

3. جمع وتحديد عبارات الاستبانة.

4. صياغة العبارات التي تقع تحت كل محور.

5. إعداد الاستبانة في صورتها الأولية، وبعد الانتهاء من تصميم الاستبانة بشكلها المبدئي تم عرضها على محكمين من الأساتذة المتخصصين في مجال التمويل والاقتصاد، والذين لديهم دراية كافية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الاسلامي وذلك من أجل تحكيمها، ومعرفة ملائمة تصميمها وسلامتها اللغوية ووضوح عباراتها، وقد أجمع كلاهما على صلاحية الأداة بعد الأخذ بتوصياتهم في تعديل بعض العبارات.

ولقد استخدم الباحثان مقياس ليكرث (Likert Scale) الخماسي لتقدير درجة الإجابة لعبارات الاستبانة، حيث منح الدرجات من (1–5) ابتداء بالبدائل (غير موافق بشده، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) والتي تقيس اتجاهات وآراء المستقصي منهم، ثم تم توزيع الإجابات إلى خمس مستويات متساوية وتم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرث الخماسي، من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5–1=4)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4÷5=0.80) (جبريل: 2017، ص 28)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهذا ما تم تطبيقه على عبارات محاور الاستبانة، والجدول رقم (5) يوضح اجابات العبارات ودلالتها الاحصائية:

الجدول رقم 5: يوضح إجابات العبارات ودلالتها

قيمة المتوسط الحسابي	من 1 إلي اقل من 2.60	من 2.60 إلي أقل من 3.40	من 3.40 إلي أقل من 5
التقدير في التعليق على النتائج	منخفض	متوسط	كبير

ج. الصدق والثبات لأداة الدراسة:

يقصد بالصدق (مدى قياس الاختبار لتكوين فرض معين أو سمة معينة) (اميمن؛ السامرائي، 2001، 108)، اما الثبات فيقصد به ثبات الاستبيان الاستقرار في نتائجه، أي أن يعطي الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية. (اميمن؛ السامرائي، 2001، 108)

وقد تم حساب قيمة معامل ألفا كرو نباخ Cronbach's Alpha Coefficient والثبات وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول رقم (6):

الجدول رقم 6: يوضح نتائج اختبار ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة

ت	المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرو نباخ	الثبات
1	المعوقات التمويلية	14	0.635	0.796
2	الأداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	13	0.601	0.775
	جميع عبارات الاستبيان	98	0.876	0.935

– المصدر: من اعداد الباحثان (الثبات=الجدر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرو نباخ)

يتضح من الجدول اعلاه أن قيمة معامل ألفا كرو نباخ كانت مرتفعة لكلا المحورين وتتراوح بين (0.635، 0.601) لكل محور من محاور الاستبيان، كذلك كانت قيمة معامل ألفا كرو نباخ لجميع عبارات الاستبيان (0.876)، وكانت قيمة الثبات مرتفعة ايضا وتتراوح بين (0.796، 0.775) لكل محور من محاور الاستبيان، كذلك كانت قيمة الثبات لجميع عبارات الاستبيان مساوية لـــ (0.935)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع جداً، وبذلك قد تم التأكد من صدق وثبات الاستبيان وصلاحيته.

د. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

1. تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية.

2. تم فحص فرضيات الدراسة عند مستوى ($\alpha<=0.05$) باستخدام الاختبارات الإحصائية التالية: الانحدار الخطي البسيط اختبار ت (t-test)، اختبار معامل الارتباط، ومعادلة الثبات ألفا كرو نباخ، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

هـــ. اختبار الفرضيات:

– الفرضية الاولي: (لا توجد معوقات تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعرقل من أدائها الاقتصادي)، ولإثبات صحة الفرضية فقد استخدم الباحثان اسلوب المتوسط الحسابي، وفيما يلي نستعرض إجابات مفردات العينة عن كل العبارات كما هو موضح في الجدول رقم (7):

الجدول رقم 7: تقييم مفردات العينة للمعوقات التمويلية

ت	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	المعيار
1	ارتفاع تكاليف الحصول على التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.9130	.288100	كبير
2	صعوبة الحصول على قروض للتمويل نظرا لتعقيد الاجراءات	4.9565	.208510	كبير
3	صعوبة الحصول على التمويل لعدم توفر مصادر التمويل لدى المصرف	5.0000	.000000	كبير
4	يعاني المصرف من تدني وشح في السيولة.	4.6522	.572770	كبير
5	ضعف الضمانات المقدمة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.9130	.288100	كبير
6	ضعف الهياكل التمويلية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة	4.8696	.344350	كبير
7	ضعف المراكز المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.8696	.344350	كبير
8	صعوبة التعامل و التفاوض مع أصحاب هذه المشروعات أثناء التعثر وعدم القدرة على السداد	4.5652	.589770	كبير
9	عدم قدرة أصحاب المشروعات على تقديم بيانات و سجلات محاسبية ومالية معتمدة	4.8261	.387550	كبير
10	ضعف كفاءة إدارة الموارد المالية يساهم في فشل هذه المشروعات	5.0000	.000000	كبير
11	وضع الاولويات المالية بصورة ناجحة يعزز من نجاح المشروعات الصغيرة و المتوسطة	5.0000	.000000	كبير
12	التصرف ببعض الموارد المالية الخاصة بالمشروع لأغراض أخرى يهدد استمراره و بقائه	5.0000	.000000	كبير
13	نقص الكوادر البشرية ذوي الاختصاص للاستفادة منهم في النواحي المالية في هذه المشروعات	4.9130	.288100	كبير

ت	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	المعيار
14	ضعف الاهتمام بالبحوث الاقتصادية و الدراسات المالية لهذه المشروعات	5.0000	.000000	كبير
	معدل النسب		4.8913	

من الجدول السابق يتضح ان معظم المتوسط الحسابي للفقرات في نطاق الخيار (موافق بشدة) فما فوق حيث كانت جل المتوسطات الحسابية قريبة من (5)، والمتوسط الحسابي العام يبلغ (4.89)، من هنا يتضح ان هناك معوقات تمويلية تحد من عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضة البديلة.

– الفرضية الثانية: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعوقات التمويلية على الأداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة)، ولاختبار الفرضية استخدم الباحثان اختبار الانحدار البسيط لمعرفة اثر المعوقات التمويلية على الاداء الاقتصادي، وقد كانت نتائج الاختبار كما هو موضح في الجدول رقم (8):

الجدول 8: يبين نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الثانية

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	T الجدولية	F	T المعنوية (Sig -t)	نتيجة H_0
0.267	0.071	2.520	1.616	0.021	رفض

من خلال الجدول اعلاه لوحظ ان قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (26%) وقيمة F بلغت (1.616)، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط موجبة بين المعوقات التمويلية والأداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما لوحظ أن قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى ثقة (0.95%)، وان (t) المعنوية اقل من مستوى الدلالة (0.05)، وتبعا لقاعدة القرار فانه تم رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للمعوقات التمويلية على الاداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة:

1. توجد معوقات تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل النوافذ الاسلامية بالمصارف التجارية العاملة بمدينتي الخمس وزليتن (مصرف الصحارى، مصرف الجمهورية) كما هو مبين في الجدول رقم (7)، والذي بين أن تقييم العاملين بالنوافذ الاسلامية بالمصارف التجارية حول المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت مرتفعة جدا.

2. ان هناك معوقات خارجية تحول دون تمويل النوافذ الاسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة منها عدم وجود ادارات وهيئات حكومية ومراكز بيانات تعمل على تقديم البيانات والمعلومات للنوافذ الاسلامية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وان وجدت فهي غير مفعلة.

3. ان هناك معوقات داخل النوافذ الاسلامية تحول دون تمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة اهمها قلة عدد الموظفين المؤهلين والمدربين في مجال التمويل الاسلامي للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4. ان النوافذ الاسلامية ترى ان هناك قصور لدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة يحول دون تقديم الخدمة لها لعدم القدرة على تقديم ضمانات كافية وعدم وجود بيانات وسجلات وقوائم مالية ومحاسبية وعدم مصداقية دراسات الجدوى الاقتصادية وعدم القدرة على اعداد ملف ائتماني صحيح.

5. يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمعوقات التمويلية على الاداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر العاملين في النوافذ الاسلامية بالمصارف التجارية، وقد بلغ معامل الارتباط (26.7%)، ومعامل

التحديد (7.1%)، مما يعكس وجود العلاقة بين المتغيرين كما هو مبين في الجدول رقم (8).

ثانياً: توصيات الدراسة:

1. تعريف المواطنين وأصحاب المهن بماهية التمويل الاسلامي وتوضيح أهدافه وذلك بتكثيف الإعلام.

2. نشر ثقافة التمويل الاسلامي في أوساط المجتمع عن طريق إقامة المؤتمرات العلمية والملتقيات والندوات والمعارض وتقديم النشرات والمحاضرات في التوعية المصرفية الاسلامية في مختلف وسائل الإعلام بشكل متواصل.

3. العمل على انشاء مراكز للمعلومات بين المصارف التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتبادل الملومات وتحديد مدى الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات والتأكد من سلامتها وجدارتها للحصول على التمويل.

4. عمل دراسات مماثلة لمعرفة المعوقات المؤثرة علي الاداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لاقتصار هدا البحث علي دراسة اثر المعوقات التمويلية على الاداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر العاملين بالنوافذ الاسلامية بالمصارف التجارية.

5. ضرورة التنسيق الفعال بين النوافذ الاسلامية المقدمة للتمويل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للحد من المشكلات التي قد تحدث بين الأطراف المختلفة.

6. القيام بدراسة مماثلة لقياس اثر المعوقات التمويلية على الاداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر اصحاب هذه المشاريع.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب:

1. أميمن، عثمان علي؛ السامرائي، بدرية علي. (2001). الاختبار النفسي أسسه ومعالجته الإحصائية. مطابع عصر الجماهير. الخمس. ليبيا.
2. النجار، فريد راغب. (1982). إدارة المشروعات الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة. جامعة الزقازيق. (د.ن).
3. خوني، رابح؛ حساني، رقية. (2008). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها. ايتراك للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر العربية.
4. هيكل، محمد. (2003). مهارات إدارة المشروعات الصغيرة. مجموعة النيل العربية. القاهرة. مصر العربية.

ثانيا: الرسائل والدوريات:

1. البرغثي، ونيس محمد احمد. (2014). معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها. "دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية"، رسالة ماجستير منشورة. كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.
2. الرميضي، يوسف سعود مبارك. (2019). المشاريع الصغرى. "دراسة في المفهوم والمعايير الدولية والقوانين العربية". مجلة الحكمة. ابريل.
3. المللي، قمر. (2015). المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير منشورة. كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية.
4. رحاب، فوزي عبد القادر؛ الفراح، عبد الرزاق الطاهر. (2019). دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا،. مجلة دراسات الانسان والمجتمع. العدد (8) يوليو.

5. ساعد، ابتسام؛ خوني، رابح. (2017). التجربة المصرفية الاسلامية في ماليزيا "تقييم اداء المصارف الاسلامية للفترة 2008– 2015"، مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر. العدد (30) سبتمبر.

6. شيخاوي، امينة. (2019). صيغ التمويل المصرفي الاسلامي ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة بنك البركة الجزائري–وكالة بسكرة–، رسالة ماجستير منشورة في الاقتصاد النقدي والبنكي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

7. عبد الرسول، حسن. (2008). ادارة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان، رسالة دكتوراه منشورة في ادارة الاعمال. كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

8. عبد الفتاح، محمد سميح محمد. (2012). واقع التمويل في المشروعات الصغيرة "دراسة ميدانية محافظة سلفيت"، رسالة ماجستير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

9. عبيدة، صالح رجب. (2015). تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. مجلة آفاق اقتصادية. كلية الاقتصاد والتجارة. جامعة المرقب. العدد (2).

10. فرحان، محمد عبد المجيد محمد. (2003). التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة "دراسة لاهم مصادر التمويل"، رسالة ماجستير منشورة. الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن.

11. لوكريز، سمية. (2008). اساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير منشورة. كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

12. مركز الدراسات والابحاث. (2014). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين. منتدي الاعمال الفلسطيني. فلسطين.

13. نصر، عبد الكريم. (2010). نحو سياسات محفزة لتوفير التمويل المناسب لمنشآت الاعمال الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية، بحث منشور. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – مارس، رام الله، فلسطين.

14. يمينة، قطاف. (2018). دور الاقتصاد الاسلامي في تكريس التنمية المستدامة " نموذج ماليزيا"، رسالة ماجستير منشورة في السياسات العامة والتنمية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، سعيدة، الجزائر.

ثالثاً: المؤتمرات والندوات العلمية:

1. الشويرف، محمد عمر؛ البيباص، نجاح الطاهر. (2017). المشروعات الصغيرة ودورها في تشغيل العمالة في ليبيا. المؤتمر العلمي الأول "المشروعات الصغيرة في ليبيا رؤية جديدة لتنمية مصادر الدخل". كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، البيضاء.

2. اوصيلة، سميرة حسين. (2018). المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المفهوم إلى التطبيق، ورشة عمل ضمن فعاليات معرض زليتن للصناعات. غرفة التجارة والصناعة والزراعة مكتب زليتن. زليتن.

3. اوصيلة، سميرة حسين؛ الطوير، اسماعيل محمد. (2019). ليبيا تمكين (واقع المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها)، ورقة علمية مقدمة بالمؤتمر الاول لدور ريادة الاعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراتة، بمدرج كلية التربية خلال الفترة 21–22 سبتمبر، جامعة مصراته.

4. بن عمر، سمير محمد. (2002). معوقات تمويل المنشآت الصغيرة غير الحرفية من وجهة نظر مصرفية، ورقة علمية مقدمة لندوة واقع ومشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها. وزارة المالية والاقتصاد الوطني. الرياض. السعودية.

5. جبريل، وائل محمد. (2017). "واقع رأس المال البشري في المصرف التجاري الوطني من وجهة نظر الموظفين بالإدارة العامة في مدينة البيضاء"، ورقة علمية مقدمة بالمؤتمر الدولي الأول، بعنوان السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية المستدامة في ليبيا. كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب خلال الفترة 11- 13 ديسمبر، الخمس.

6. دوابة، اشرف محمد. (2006). اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بحث مقدم بالملتقي الدولي بعنوان متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. مختبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن على بالسلف، الجزائر.